

والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، ضمن عوامل أخرى، على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وشدد على الحاجة إلى أن تنتهج الحكومات والأمم المتحدة استراتيجيات طويلة الأجل، تستند إلى تقييم المخاطر، من أجل دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، وشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة إدماج تلك المعلومات في الأنشطة التي يضطلع بها⁽²⁰³⁾.

(203) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة والعشرون.

الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وكرر تأكيد ضرورة إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة⁽²⁰¹⁾. وكرر المجلس تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، مع التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً يشمل عدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للأزمات⁽²⁰²⁾. وسلّم المجلس أيضاً بالآثار الضارة لتغير المناخ

(201) المرجع نفسه، الفقرتان السادسة عشرة والسابعة عشرة.

(202) المرجع نفسه، الفقرة السادسة والفقرة السابعة والعشرون.

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8442 10 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/1175)		بالمادة 37	بالمادة 39 وغيرها	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8585 24 تموز/يوليه 2019	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549)		بالمادة 37	بالمادة 39 وغيرها	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8592 7 آب/أغسطس 2019					

S/PRST/2019/7

(أ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية)، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

11 - السلام والأمن في أفريقيا

ذلك، أوفد المجلس أيضا بعثة إلى إثيوبيا وجنوب السودان في الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019⁽²⁰⁵⁾.

وفي عام 2019، عقد المجلس جلستين حول أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سياق تقارير

(205) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وجنوب السودان، انظر الجزء الأول، القسم 33.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات وأصدر بيانين رئاسيين في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". واتخذت خمس من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، وكانت اثنتان منها مناقشتين مفتوحتين، وعقدت اثنتان لاتخاذ قرارات المجلس⁽²⁰⁴⁾. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، ومنها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى

(204) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

البلدان تقدمه للقوة. وشدد على أن تفعيل القوة المشتركة أصبح الآن ضرورة مطلقة وملحة. وعرض كل من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون بين منطقتيهما مع القوة المشتركة. وخلال المناقشة، كرر بعض أعضاء المجلس⁽²⁰⁸⁾ الطلبات التي قدمها رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى المجلس للموافقة على ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق لإضفاء شرعية سياسية إضافية على الصندوق الاستئماني للقوة المشتركة والتعجيل بإنشائه، وهو ما من شأنه أن يتيح تمويلًا مباشرًا يمكن التنبؤ به من خلال الاشتراكات المقررة. وأعرب بعض أعضاء المجلس⁽²⁰⁹⁾ عن قلقهم إزاء العسكرة المفرطة للمنطقة، مشيرين إلى أن القوة المشتركة لا يمكنها أن تعمل على أساس نهج يقوم على الأمن وحده، وأضاف بعضهم⁽²¹⁰⁾ أن تشغيلها يتطلب بدلا من ذلك نهجا كليا يعالج الأسباب الجذرية ويشمل الحد من الفقر والحكم الرشيد والتنمية والمساعدة الإنسانية والأمن.

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽²¹¹⁾، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين إضافيتين قدمتهما كل من الأمانة العامة للمساعدة لشؤون أفريقيا ووزير خارجية بوركينا فاسو، وإلى إحاطة إعلامية أخرى قدمها هذا الأخير باسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشدد المتكلمان كلاهما على الحالة الأمنية المقلقة السائدة في المنطقة، وعلى أهمية القرار 2480 (2019)، الذي اعتمد بشأن الحالة في مالي، في تيسير تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وشددت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على أن الدعم المقدم من بلدان المنطقة، وكذلك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، يشكل أولوية قصوى للانتصار في المعركة ضد الإرهاب في المنطقة. وركز المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية على مساهمة الاتحاد الأوروبي في القوة المشتركة ودعمه لها، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذكر أن من أجل تحقيق الهدف

الأمين العام ذات الصلة⁽²⁰⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس أربع جلسات ركزت على المواضيع التالية: الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين، وتعبئة الشباب من أجل إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، والدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، والعنف الطائفي والإرهاب في غرب أفريقيا. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية حول البعثة التي اشتركت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في إيفادها إلى إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والصومال في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية حول أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 16 أيار/مايو 2019⁽²⁰⁷⁾، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها كل من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، ووزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، والأمانة العامة للمساعدة لشؤون أفريقيا، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووصفت الأمانة العامة للمساعدة الحالة في مالي ومنطقة الساحل بأنها مقلقة للغاية، مشيرة إلى أن المنطقة تواجه مشاكل خطيرة، تتراوح بين تغير المناخ والجفاف وتزايد انعدام الأمن والتطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، مع استمرار انتشار الجماعات الإرهابية عبر الحدود. وأضافت أن على الرغم من أن استئناف عمليات القوة المشتركة في كانون الثاني/يناير 2019 بعد الهجوم الإرهابي على مقرها أمر مشجع، فإن من الضروري الحفاظ على ذلك الزخم، ولذلك حثت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الإسراع عاجلا في التشغيل الكامل للقوة المشتركة لتحقيق كامل قدرتها التشغيلية. وتكلم وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو باسم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فأفاد عن تشكيل القوة المشتركة وطلب إلى المجلس أن يستجيب لطلب الفريق بوضع نهج جديد لدعم الأمم المتحدة للقوة بهدف تجهيزها للاستجابة على نحو أفضل للتحديات الأمنية. ووصف الممثل السامي للاتحاد الأفريقي الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية، فأفاد بأن مجلس السلم والأمن جدد في اجتماعه المعقود في 9 نيسان/أبريل 2019 ولاية القوة المشتركة، وأشار أيضا إلى التقدم المحرز والعمليات التي نفذت والدعم الذي ظلت

(208) بلجيكا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والولايات المتحدة.

(209) الاتحاد الروسي وغينيا الاستوائية.

(210) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والصين،

وفرنسا، والكويت، والولايات المتحدة.

(211) انظر S/PV.8670.

(206) S/2019/371 و S/2019/868.

(207) انظر S/PV.8526.

أنه أضاف أن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعفي المجلس، الجهاز الوحيد المسؤول حقاً عن السلام في العالم، من التزاماته بتوفير التمويل لتلك العمليات من الموارد المناسبة المتاحة للأمم المتحدة. واعتبر أن هذه القضية تكمن في صميم شواغل السلام والأمن في أفريقيا. وخلال المناقشة، تناول أعضاء المجلس الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للمبادرات التي تقودها أفريقيا، فضلاً عن مصادر مخصصة لتمويل عمليات دعم السلام. وخلال المداولات، تم تسليط الضوء أيضاً على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومختلف المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك مبادرة الاتحاد الأفريقي المسماة إسكات البنادق بحلول عام 2020.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبمبادرة من جنوب أفريقيا، التي تولت الرئاسة خلال ذلك الشهر⁽²¹⁴⁾، عقد المجلس مناقشة حول موضوع تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام 2020⁽²¹⁵⁾، حضرها قادة من الشباب الأفارقة، والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، والمراقبة الدائمة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة، وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين. وركزت الإحاطات الإعلامية على ضرورة إيجاد المزيد من الفرص للشباب في عملية صنع القرار وتحسين سبل كسب العيش لمنع نشوب النزاعات. وذكرت المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا أن أفريقيا هي إحدى القارات الأكثر شباباً في العالم، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة لمكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن، وخاصة منها تغذية نزعة التطرف، والتطرف المصحوب بالعنف، والعنف الجنسي، وكراهية الأجانب، والهجرة القسرية. ودعت إلى تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية والقطاع الخاص، وأشارت الانتباه إلى خطة عام 2063: أفريقيا التي نضبو إليها، وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول 2020. وتبادل الناشطون الشباب تجاربهم الشخصية خلال النقاش، وأبرزوا آثار الإرهاب والحرب والبطالة وتغير المناخ على الشباب، وسلطوا الضوء على انتفاضات الشباب في تونس، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وكينيا، ونيجيريا، من بين بلدان أخرى. وناقش أعضاء المجلس⁽²¹⁶⁾

المزدوج المتمثل في تمكين الشركاء وحشد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، فإن دعم مجلس الأمن ونفوذه أصبحا يكتسبان أهمية أكثر من أي وقت مضى. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة إعلامية من رئيسة الرابطة النسائية الأفريقية للبحث والتطوير، التي ركزت على المسائل الرئيسية الثلاث التالية: الوصول إلى العدالة للناجين من العنف القائم على نوع الجنس؛ والمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع جوانب السلام والأمن؛ وضمان أن تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قادرتين على تلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية. واختتمت إحاطتها قائلة إن من غير الممكن العثور على حل لديناميات المعقدة للنزاع في مالي في ساحة المعركة، بل إنها ستتبعث عن الحوار والمراعاة الحقيقية لشواغل السكان العاديين، وحثت أعضاء مجلس الأمن على استخدام صلاحياتهم لتحقيق ذلك. وخلال المناقشة، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتوصية الأمين العام المقدمة إلى المجلس برفع القيود الجغرافية من أجل تقديم الدعم من خلال البعثة المتكاملة إلى جميع الكنائس العاملة في إطار القوة المشتركة. وأثنى أعضاء المجلس أيضاً على قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتخصيص 1 بليون دولار للتصدي للإرهاب.

وفي 26 أيلول/سبتمبر 2019، وبمبادرة من الاتحاد الروسي، الذي تولى الرئاسة خلال ذلك الشهر⁽²¹²⁾، عقد المجلس مناقشة على المستوى الوزاري بشأن الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين⁽²¹³⁾. واستمع المجلس أثناء الجلسة إلى إحاطة إعلامية قدمتها رئيسة ديوان الأمين العام، التي سلطت الضوء على التعاون الناجح والمكثف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومختلف المنظمات دون الإقليمية. وأشارت إلى أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي بلغ أعلى مستوى له من الاشتراكات المقررة على الإطلاق، مع التشديد على أهمية ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي أشار إلى مقترح تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية وذكر أن من واجبات أفريقيا الأساسية أن تتحمل مسؤولية جزء كبير من ذلك التمويل. بيد

(214) كان معروضاً على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/779).

(215) انظر S/PV.8629.

(216) بلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(212) كان معروضاً على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار (S/2019/743).

(213) انظر S/PV.8627.

والأمن في المنطقة وفي القارة الأفريقية إلى إطار ونهج إقليمي. وقالت أنه ينبغي أن يُنظر للنساء بصفتهن عناصر للدبلوماسية الوقائية ومحفزات لبناء السلام. ووصفت مديرة البرامج في منظمة "نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار" كيف أن منظماتها يسرت إقامة شراكات بين النساء والهيئات الوطنية والدولية من أجل تشكيل الخطط المجتمعية والإقليمية والوطنية والقارية، وبالتالي توفير مساحة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر. والتهمت مديرة البرامج في صندوق زانيلي مبيكي الاستئماني للتنمية دعم المجلس لمنبر حوار النساء الأفريقيات، لأنه يتيح فرصة لإشراك النساء الأفريقيات بوصفهن عناصر فاعلة نشطة في منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية. وناشدت أيضا أعضاء المجلس أن يقدموا المساعدة في تعزيز الحوار على جميع المستويات لتمكين المجتمعات المحلية من قيادة عمليات السلام الخاصة بها. وذكرت المراقبة الدائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن الجماعة ستواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على بناء قدرات النساء والشباب، وكفالة مشاركتهم على قدم المساواة في تعزيز السلام والأمن، وفي الاضطلاع بدور مركزي في القيادة وصنع القرار. وشددت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي على أهمية استمرار بذل الجهود الجماعية والمتضافرة للتصدي للتهديدات القائمة والناشئة وأهمية الشراكات والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمشاركة المستمرة لجميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك النساء والشباب، في عمليات صنع القرار. وخلال المناقشة، رحب أعضاء المجلس⁽²²⁰⁾ بالتحالفات التي تتعزز تدريجيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في عام 2017.

وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽²²¹⁾، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من نائبة الأمين العام بشأن البعثة المشتركة التي اضطلعت بها، صحبة المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إلى إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والصومال، وكذلك بشأن زيارتها المنفصلة إلى السودان. وأفادت نائبة الأمين العام بأن البعثتين أتاحتا فرصة لتعزيز تنفيذ الأطر المشتركة

الدور الحاسم الذي يقوم به المجلس في توجيه الانتباه إلى القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) في دعم مشاركة الشباب في السلام والأمن الدوليين. وسلم أعضاء المجلس⁽²¹⁷⁾ أيضا بالتحديات المحددة التي يواجهها الشباب في حالات النزاع ودعوا إلى زيادة الاستثمار في توظيف الشباب وتعليمهم لتفادي وقوعهم في التطرف وتورطهم في الجريمة المنظمة.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، وبمبادرة من جنوب أفريقيا أيضا⁽²¹⁸⁾، أجرى المجلس مناقشة بشأن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات⁽²¹⁹⁾. واستمع المجلس أثناء الجلسة إلى إحاطات إعلامية قدمها كل من الأمين العام، والأستاذة الزائرة والمديرة المساعدة لمعهد الدراسات الأفريقية في كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن، ومديرة البرامج في منظمة "نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار"، ومديرة البرامج في صندوق زانيلي مبيكي الاستئماني للتنمية، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، والمراقبة الدائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وركزت الإحاطات الإعلامية على عمل الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين في أفريقيا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. واختلف مقدمو الإحاطات الإعلامية في مقترحاتهم من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ففي حين دعت المراقبتان الدائمات المجلس إلى اتباع نهج استباقي وتشاركي على الصعيد الإقليمي، دعت مديرتا البرامج إلى اتباع نهج تحركه المجتمعات المحلية، يدعم على وجه التحديد جهود السلام التي تمسك بزمامها المرأة محليا وتقودها.

وأشار الأمين العام في إحاطته الإعلامية إلى التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها في أجزاء كثيرة من أفريقيا، مثل الكاميرون وغامبيا ومدغشقر. وذكر أن انتشار التهديد الإرهابي واستمراره في جميع أنحاء القارة أكثر من مجرد مسألة إقليمية، بل هو خطر على السلام والأمن العالميين. وأشار إلى أن التنمية المستدامة الشاملة للجميع هي غاية في حد ذاتها، وهي أكثر الطرق فعالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتطرف والإرهاب. وذكرت المديرة المساعدة لمعهد الدراسات الأفريقية في جامعة جورج واشنطن في إحاطتها الإعلامية أن التعقيد الذي تتسم به القضايا التي ينطوي عليها العنف الدوري يتطلب أن تستند أي محاولة لمعالجة قضايا السلام

(217) الاتحاد الروسي، وبولندا، وبيرو، وكوت ديفوار، والكويت.

(218) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 2 تشرين

الأول/أكتوبر 2019 (S/2019/786).

(219) انظر S/PV.8633.

(220) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية،

وفرنسا، وكوت ديفوار.

(221) انظر S/PV.8657.

المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وذكر الممثل الخاص أن سوء إدارة الموارد الطبيعية، وأوجه عدم المساواة، والتهميش، والفساد، والثغرات في الأمن والعدالة أدت إلى تصاعد العنف الطائفي، مع قيام الجماعات المتطرفة بشن هجمات متواصلة على المدنيين وقوات الأمن. ودعا المجلس إلى دعم تنفيذ إعلان باماكو الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن الحصول على الموارد الطبيعية والنزاعات بين المجتمعات المحلية، لأن المنظمات الإقليمية، حسب قوله، هي الأقدر على توفير إطار لمنع نشوب النزاعات المحلية وتسويتها. ودعا مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي المجلس إلى النظر في "إعادة التنظيم الذاتي"، تشمل إعادة التفكير في الطريقة التي يقدم بها الدعم العسكري إلى بلدان المنطقة، وتنفيذ نهج شامل لتعزيز وجود الدول، بما في ذلك من خلال سيادة القانون والتعليم والبنى التحتية والسياسات البيئية القوية للتصدي لتغير المناخ. وأوصى بأن يشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في رئاسة آلية للتسوية. وخلال المناقشة، أيد عدد من أعضاء المجلس⁽²²⁶⁾ الحاجة إلى استجابة أمنية شاملة كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي عام 2019، أصدر المجلس بيانين رئاسيين في إطار هذا البند. وفي 2 آب/أغسطس 2019، أصدر المجلس بياناً رئاسياً أحاط فيه علماء بأن منظمة الصحة العالمية أعلنت أن تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً⁽²²⁷⁾. وشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى التصدي لفيروس إيبولا، لأن هذا المرض يمكن أن ينتشر بسرعة، بما في ذلك إلى البلدان المجاورة، وربما يخلف عواقب إنسانية خطيرة ويؤثر على الاستقرار الإقليمي⁽²²⁸⁾. وأكد المجلس ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لتفشي فيروس إيبولا، وكذلك مع دول المنطقة، حسب الاقتضاء، كما أكد أهمية تعزيز الدعم والمشاركة الدوليين، بما في ذلك تقديم مساهمات مالية كاملة وفي الوقت المناسب لجهود الاستجابة، وتوفير المساعدة التقنية والتعاون العلمي والموارد البشرية من أجل السيطرة على هذا المرض بصورة دائمة ونجاح⁽²²⁹⁾. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، في

بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. وذكرت أن كل دولة تتحرك بالوتيرة الخاصة بها في عملية للإصلاح والتحول. وأثارت الانتباه بشكل خاص إلى "الفجر الجديد" الذي تشهده السودان حالياً، وحثت المجلس على الوقوف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم. وذكرت أن بلدان المنطقة تسير في الاتجاه الصحيح، مضيفة أن على المجلس أن يغتنم هذه الفرصة ليستثمر في السلام وليدعمه. وشددت أيضاً على أهمية زيادة النسبة المئوية للمرأة في قوات حفظ السلام، مشيرة إلى أن المرأة لا تزال تشكل نسبة تقل عن أربعة في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وذكرت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في الجلسة نفسها أن الوفد شهد بأعينه، خلال البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أن فرص الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ضئيلة من دون المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب، الذين يقفون على خطوط المواجهة في التصدي لانعدام الأمن المناخي وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. بيد أنها أشارت إلى أن الوفد شهد أيضاً إبداع المرأة وابتكارها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتها، وشددت على ضرورة تعزيز مبادراتها الشجاعة والجديرة بالثناء. وشددت أيضاً على ضرورة إعطاء الأولوية للدعم الفني المقدم لمنظمات المرأة ومشاريعها واستمرار مشاركتها مع الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية لإشراكها في صنع القرار على جميع المستويات. وبعد الإحاطات الإعلامية، ردد أعضاء المجلس⁽²²²⁾ النداءات الداعية إلى التشجيع على نشر الإنثاء من حفظة السلام، حيث أشار بعض الأعضاء⁽²²³⁾ إلى قرارات المجلس بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك اعتماد القرار 2493 (2019) في الأونة الأخيرة، الذي حث فيه المجلس الدول على تجديد الالتزام بتلك الخطة⁽²²⁴⁾.

وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبمبادرة من الولايات المتحدة، التي تولت الرئاسة خلال ذلك الشهر، وكوت ديفوار، عقد المجلس جلسة لمعالجة مسألة العنف الطائفي والإرهاب في غرب أفريقيا⁽²²⁵⁾. وأثناء الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما كل من الممثل الخاص للأمم العام ورئيس مكتب الأمم

(222) إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة.

(223) جنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا.

(224) لمزيد من المعلومات عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، انظر الجزء الأول، القسم 30.

(225) انظر S/PV.8685.

(226) ألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا، والصين، والولايات المتحدة.

(227) S/PRST/2019/6، الفقرة الأولى.

(228) المرجع نفسه، الفقرة الثانية.

(229) المرجع نفسه، الفقرتان الرابعة والأخيرة.

النزاعات⁽²³⁰⁾. وشجع المجلس الدول الأعضاء أيضا على دعم المبادرات والآليات التي تعتمد المنظمات الإقليمية قصد تحسين مشاركة الشباب، بمن فيهم الشباب، في بناء السلام وفي مساعي الوساطة في النزاعات وتسويتها، بما يشمل مناهضة التطرف العنيف⁽²³¹⁾.

(230) S/PRST/2019/15، الفقرة السابعة.

(231) المرجع نفسه، الفقرة العاشرة.

سياق المناقشة التي أجريت في 2 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس بيانا رئاسيا ثانيا في إطار هذا البند، شجع فيه الدول الأعضاء على اتخاذ سلسلة من التدابير الموجهة للشباب، بالإضافة إلى الخطوات التي يجري اتخاذها بالفعل لتعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، بما في ذلك تهيئة الفرص للتمثيل الشامل للشباب، والنهوض بالتنمية الشاملة للجميع وتشجيع مشاركة الشباب على نحو هادف في إعادة بناء المناطق التي دمرتها

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق الدعوات عملاً أخرى بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8526 16 أيار/مايو 2019	تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/371)	بوركينافاسو	الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين ^(أ) ، ^(ب)
S/PV.8590 2 آب/أغسطس 2019	وباء إيبولا			S/PRST/2019/6
S/PV.8627 26 أيلول/سبتمبر 2019	الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2019/743)	مصر	رئيسة ديوان الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونائب الأمين العام للشؤون السياسية، والمدير السياسي للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	جميع أعضاء المجلس ^(ب) ، وجميع المدعويين ^(أ) ، ^(ب)
S/PV.8629 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام 2020 رسالة مؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/779)		المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، ومبعوثة الاتحاد الأفريقي الخاصة للشباب، والمؤسسة المشاركة لمنظمة ناويزا ورئيستها، وأحد النشطاء في مجال الشباب، والمراقبة الدائمة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين ^(أ)

